كلمة سعادة السيد أحمد فيصل محمد، نائب رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، أمام مجلس الأمن

****

مناقشة مفتوحة

حول الوضع في الشرق الأوسط، بما في ذلك القضية الفلسطينية

نيويورك، 27 يوليو 2023

السيد الرئيس، أصحاب السعادة،

السيدات والسادة،

تشكر اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف المملكة المتحدة على رئاستها لمجلس الأمن هذا الشهر، وتعرب عن تقديرها للإحاطة التي قدمها الأمين العام المساعد لشؤون الشرق الأوسط وآسيا والمحيط الهادئ، السيد محمد خالد خياري.

في الأسابيع الأخيرة، أدى استخدام إسرائيل المفرط للقوة ونشرها للأسلحة الثقيلة ضد المناطق المدنية المكتظة بالسكان إلى وقوع إصابات بين الفلسطينيين بما فيهم الأطفال، وإلى دمار واسع النطاق. وأدت الغارة التي شُنّت على مخيم جنين للاجئين في 19 يونيو، وهي أكبر توغل إسرائيلي في الضفة الغربية منذ 20 عاما، إلى إثارة حلقة من العنف أسفرت عن مقتل أكثر من 12 فلسطينياً وأربعة إسرائيليين وأججت التوترات في الضفة الغربية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية. وتؤيد اللجنة النداء الذي وجهته مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان إلى إسرائيل لمواءمة سياساتها وإجراءاتها في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي. وتشمل هذه التدابير حماية الحق في الحياة والوفاء بالتزاماتها بموجب القانون الإنساني الدولي للحفاظ على النظام العام والسلامة.

إن العنف المتزايد من جانب المستوطنين المسلحين، الذين يعملون بالتنسيق مع قوات الأمن الإسرائيلية، يستحق الاهتمام العاجل من قبل مجلس الأمن. لقد تصاعدت بشدة اعتداءات المستوطنين الممنهجة على المدنيين الفلسطينيين، واقتحاماتهم للقرى الفلسطينية، وإحراق عشرات المنازل والمركبات والحقول الزراعية. وفي الفترة من 20 إلى 25 يونيو، استهدف المستوطنون الإسرائيليون عدة بلدات وقرى فلسطينية في الضفة الغربية المحتلة، مما تسبب في أضرار جسيمة وترويع المدنيين. وكما ذكر المنسق الخاص وينسلاند في الإحاطة الإعلامية التي قدمها في 27 يونيو، فإن هذه الهجمات غالبًا ما تحدث تحت حماية قوات الاحتلال الإسرائيلية أو على مقربة منها. وفي شهر مايو، تم هدم مباني سكنية في تجمع عين سامية الرعوي الفلسطيني في الضفة الغربية المحتلة بشكل متكرر، وتعرض أفراد المجتمع لعنف المستوطنين، مما أدى إلى تهجيرهم في نهاية المطاف.

لقد أدانت إسرائيل هجمات المستوطنين هذه، واصفة إياها بـ "الإرهاب القومي" على لسان رئيس جهاز الأمن ومفوض الشرطة الإسرائيلي، ووصفتها شخصيات إسرائيلية رفيعة أخرى بأنها "مذابح". لكن الإدانة ليست كافية. فيجب على إسرائيل أن تتخذ على الفور إجراءات حاسمة لوقف هذه الهجمات وضمان المساءلة وحماية الفلسطينيين وفقا لمسؤوليتها باعتبارها السلطة القائمة بالاحتلال.

ونجدد نداءنا إلى مجلس الأمن لوضع آلية لحماية الشعب الفلسطيني من توغلات قوات الاحتلال وأعمالها الاستفزازية.

أصحاب السعادة،

إن هذه الهجمات تأتي كنتيجة مباشرة لسياسة الاستيطان الإسرائيلية التوسعية، التي تتجاهل تماماً القانون الدولي وقرارات مجلس الأمن، بما في ذلك القرار 2334 (2016) الذي أعلن بشكل متكرر أن جميع المستوطنات في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية، غير قانونية، وطالب بوقفها الفوري والتراجع عن السياسات والممارسات ذات الصلة، لأنها بمثابة ضمّ فعليّ. وحتى هذا الوقت من العام، قدمت إسرائيل خطط لبناء أكثر من عشرة آلاف (10000) وحدة سكنية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، بنية واضحة لمواصلة استعمار الأرض الفلسطينية وتفتيتها وتعزيز سيطرتها بشكل غير قانوني.

ومما يثير القلق البالغ أن الجهات السياسية الإسرائيلية تعمل على تأجيج الوضع بدلاً من الدعوة إلى الهدوء. فأثناء أعمال العنف التي حدثت في جنين، حثّ أحد أعضاء مجلس الوزراء الإسرائيلي قوات الأمن الإسرائيلية على "تفجير المباني واغتيال الإرهابيين ... بالعشرات بل بالمئات أو الآلاف إذا لزم الأمر"، ودعا المستوطنين إلى "التوجه بسرعة إلى قمم التلال" وإقامة "بؤر استيطانية إضافية".

تدين اللجنة بشدة الخطابات والإجراءات التحريضية التي تتخذها السلطات الإسرائيلية التي تدعم المصادرة غير القانونية للأراضي وتنتهك القانون الدولي، وتحث اللجنة إسرائيل على وقف التحريض والاستفزازات ضد الشعب الفلسطيني والامتثال الكامل لالتزاماتها باعتبارها السلطة القائمة بالاحتلال بموجب القانون الدولي.

أصحاب السعادة،

تدين اللجنة عدم المساءلة عن الأعمال الإسرائيلية غير القانونية، بما في ذلك أثناء العدوان العسكري الإسرائيلي على غزة في مايو 2023. وتدعو اللجنة إلى الرفع الفوري للحصار المفروض على هذا الجزء من الأراضي الفلسطينية واحترام قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، بما في ذلك القرار 1860 (2009). وتؤكد اللجنة من جديد أن الإطلاق العشوائي للصواريخ باتجاه المراكز السكانية الإسرائيلية محظور بموجب القانون الإنساني الدولي.

يأمل الناس في جميع أنحاء العالم أن يرث أطفالهم الصحة الجيدة والرخاء. لكن أطفال فلسطين لم يرثوا إلا الاحتلال. ففي تقريره الصادر في 5 يونيو 2023 حول الأطفال والنزاع المسلح، أبلغ الأمين العام عن أكثر من 3133 انتهاكًا جسيمًا تم التحقق منه ضد الأطفال الفلسطينيين، بما في ذلك مقتل 54 منهم بين يناير وديسمبر 2022 في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية. وتدعو اللجنة إلى وقف استخدام إسرائيل للقوة ضد الأطفال، وتناشد جميع الأطراف المعنية في هذا النزاع، الإسرائيليين والفلسطينيين، التقيد بالتزاماتهم القانونية المحلية والدولية وحماية الأطفال. وتدعو كذلك جميع آليات حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة، بما في ذلك الممثل الخاص للأمين العام المعني بالأطفال والنزاع المسلح، إلى اتخاذ إجراءات وفقا لولاياتها لضمان المساءلة عن انتهاكات إسرائيل لحقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة.

وفي هذا الصدد، تعرب اللجنة عن تقديرها للجهود التي يبذلها المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية – التي تحتلها إسرائيل منذ عام 1967 – في الدعوة إلى حماية الأطفال الفلسطينيين والسكان المدنيين ككل، وفقاً للقانون الدولي.

أصحاب السعادة،

لقد أصبح الاحتلال الإسرائيلي الآن عبارة عن عقاب مضاعف ضد اللاجئين الفلسطينيين؛ وفي الوقت الذي تكافح فيه وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) من أجل مواصلة أنشطتها المنقذة للحياة للاجئين الفلسطينيين، فقد أحدثت العملية العسكرية الإسرائيلية التي استمرت يومين في يونيو 2023 في مخيم جنين للاجئين – الذي يأوي ما يقرب من 24000 شخص – أضراراً لما

لا يقل عن تسعمائة (900) منزل، حيث أصبح الكثير منها غير صالح للسكن، وشلت الخدمات الأساسية، وأصبح المركز الصحي الحيوي التابع للأونروا غير صالح للاستخدام، وتسبب الهجوم في تشريد ما لا يقل عن 3500 لاجئ.

تدين اللجنة الإجراءات التي تتخذها إسرائيل ضد اللاجئين الفلسطينيين وتدمير استثمارات الأونروا المنقذة للحياة. إننا ندعو جميع المانحين والشركاء إلى توفير الأموال على الفور للأونروا من أجل الاستجابة الإنسانية في مخيم جنين ولضمان التمويل المستدام الذي يمكن التنبؤ به للوكالة لتمكينها من الوفاء بتفويضها بأمانة.

وتؤكد اللجنة من جديد أن السلام العادل والدائم لن يتحقق إلا بإنهاء الاحتلال الإسرائيلي، وإنهاء المستوطنات غير القانونية التي توسّع الاحتلال وترسّخه، وإعمال حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف، بما في ذلك حق تقرير المصير والحرية التي حرم منها لفترة طويلة.

شكرًا لكم.